الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/559
12 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الدورة الرابعة والثلاثون
البندان ٨٤ و ١٢٣ من جدول الاعمال

العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان

الحالة في كمبوتشيا

رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ، موجهة الى
الامين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الامم المتحدة

يشرفني ان ابلغكم طي هذا ، لعلمكم ، تقرير وفد الرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين (المرفق الاول) ومرافعات المحامين والقانونيين امام المحكمة الثورية الشعبية ببنوم بن (المرفق الثاني) . وارجو منكم ان تتفضلوا بالعمل على تعميم هذه المرفقات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٨٤ و ١٢٣ من جدول الاعمال .

(توقيع) ها فان لاو
السفير فوق العادة والمفوض،
الممثل الدائم لجمهورية فييت نام
الاشتراكية لدى الامم المتحدة

Digitized by UN Library Geneva

المرفق الاول

تقرير وفد الرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين

Digitized by UN Library Geneva

تقرير عن مهمة البعثة التي أوفدتها الرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين الى فييت نام

(٢٥ نيسان /ابريل - ٥ أيار/مايو ١٩٧٩)

عملا بمقرر اتخذه مكتب الرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين في دورته المعقودة في ٢٥ اذار/مارس ١٩٧٩ ، قامت بعثة لتقصي الحقائق بزيارة فييت نام وكمبوتشيا في الفترة من ٢٥ نيسان /ابريل الى ٥ ايار/مايو .

وكانت البعثة متكونة من :

- السيد انزو انرك انيولتي ، المحامي والاستاذ المساعد في جامعة فلورنسا ، ومدير مجلة " ايل بونتي " ؛
- السيدة مونيك شميي - جاندرو ، الاستاذة بكلية الحقوق برانس (فرنسا) ؛
- السيد جو كراون ، المحامي في نيويورك ؛
- السيد جون فريد ، استاذ العلوم السياسية بجامعة مدينة نيويورك ، والمستشار القانوني لحكومة نيبال في شؤون الامم المتحدة والمستشار الامريكي السابق لدى محكمة نورمبارغ ؛
- السيد ووجسيتش سوكولوفيتش ، الاستاذ بمعهد الدولة والحقوق بوارسو ؛
- السيد هوب ستيفنس المحامي في نيويورك وأحد رؤساء مؤتمر القانونيين السود الامريكيين ؛
- السيد تاكورو واتانابي ، امين رابطة التضامن الدولي للقانونيين اليابانيين .

وترأس البعثة السيد رولان فايل المحامي لدى محكمة باريس ، ورئيس تحرير مجلة القانون المعاصر ، وعضو أمانة الرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين .

Digitized by UN Library Geneva

تقرير عن مهمة البعثة التي اوفدتها الرابطة الدولية
للقانونيين الديمقراطيين الى فييت نام
(٢٥ نيسان /ابريل - ٥ أيار/مايو ١٩٧٩)

تحليل قانوني

أجرى وفد الرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين الذى أقام في فييت نام وكمبوتشيا في الفترة من ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٧٩ الى ٥ ايار/مايو ١٩٧٩ ، على أساس الزيارات والتحقيقات المبينة في الفصل ١ من هذا التقرير والتحليل التاريخي والسياسي للحالة الراهنة المبين في الفصل ٢ من هذا التقرير ، تحليلا قانونيا قاد الى النتائج التالية :

ظهر الخلاف بين فييت نام والصين بمناسبة حالات ستتقع دراستها الواحدة تلو الاخرى :

أولا - الاحداث على الحدود .

ثانيا - التدابير العسكرية التي اتخذتها الصين منذ ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ .

ثالثا - الحالة في كمبوتشيا .

أولا - الاحداث على الحدود بين الصين وفييت نام

تحكم الحالة على الحدود بين الصين وفييت نام المصادر القانونية التالية :

- اتفاقيتان أبرمتا في ١٨٨٧ و ١٨٩٥ بين الحكومة الفرنسية وحكومة تسينغ في الصين ، وقد ضبطتا الحدود بين الصين وفييت نام في جملتها .
- علامات الحدود التي اقيمت على طول الحدود في الفترة من ١٨٩٠ الى ١٨٩٧ والتي لايزال معظمها في الاماكن التي اقيم فيها اصلا .
- المفاوضات الجديدة بشأن مسألة الحدود ، وهي المفاوضات التي اجريت في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٧ وفي اعقاب التغييرات في الانظمة السياسية التي حدثت في البلدين ، وقد تمت هذه المفاوضات بين الحزبين الشيوعيين (١) للصين وفييت نام وافضت الى عقد اتفاق موافق للقاعدة العامة للقانون الدولي المعاصر بخصوص اعتراف الدول الجديدة (الدول الخلف) بالحدود الموضوعة في عهد الاستعمار وعدم المساس بهذه الحدود . وبالتالي فان هذا الاتفاق قد اقر الوضع الراهن فيما يتعلق برسم الحدود الموروثة عن الفترة التاريخية السابقة .

---

(١) تلعب الاحزاب في بعض الدول الاشتراكية دورا مؤسسيا يسمح لها بممارسة بعض مهام الدولة .

Digitized by UN Library Geneva

بيد ان الاحداث على الحدود تعددت قبل ابرام هذا الاتفاق وأصبحت متواترة ومتكررة بعد ابرامه .

وتذكر فييت نام ان الصين استحوذت على عدد من مناطق الحدود ونقلت بعض علامات الحدود واغتصبت اجزاء من اراضي فييت نام .

وعندما طلبت فييت نام مساعدة الصين في اعادة طبع خرائط اقليمها ، لاحظت ان بعض الخرائط التي نشرها الصينيون في ١٩٦٤ قد غيرت الحدود التاريخية لصالح الصين (انظر الفصل ١) .

وقد كانت العلاقات العامة القائمة عندئذ بين الحكومتين تمنع الطرف الفييتنامي من أن يصر بشدة على تسوية هذه المسألة .

واعتبارا لوجود مناطق متنازع عليها طلبت فييت نام مرات عديدة الشروع في مفاوضات بخصوص هذه المناطق . وقد اصطدمت في كل مرة بالرفض الصيني ، الى ان جدت مؤخرا أحداث شباط/فبراير ١٩٧٩ .

ومن الجلي اليوم أن الموقف الصيني (تعمد اثارة الاحداث ، ونقل علامات الحدود ورفض التفاوض) هو انتهاك للقانون الدولي المعاصر .

وبالفعل ، فان الصين ، بتصرفها هذا قد انتهكت :

- المعاهدات القائمة بخصوص مسألة الحدود هذه .
- اتفاقية فيينا المؤرخة في ٢٩ ايار/مايو والمتعلقة بقانون المعاهدات ، وبوجه خاص المادة ٢٦ من هذه المعاهدة التي تنص على ان " كل معاهدة سارية ملزمة لاطرافها ويتعين ان تنفذها هذه الاطراف بحسن نية " ، ويمثل هذا النص الصيغة العصرية المتفق عليها للمبدأ العرفي الاولي القديم الذى ما انفك يحكم العلاقات الدولية ، وهو : المعاهدة شريعة المتعاهدين .
- ميثاق الامم المتحدة الذى وقعته الصين وصدقت عليه والذى تضمن الفقرة ٤ من المادة ٢ منه السلامة الاقليمية لكل دولة .
- صك المؤتمر الافريقي - الاسيوى الذى عقد في باندونغ عام ١٩٥٥ والذى شهد نشأة " العالم الثالث " بصفة رسمية وسن للبلدان المكونة لهذا العالم الثالث عشرة مبادئ منظمة للعلاقات الدولية ، من بينها مبدأ الامتناع عن القيام بأعمال ضد السلامة الاقليمية لدولة ما .

ثانيا - التدابير العسكرية الصينية منذ ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩

في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ دخلت قوات تابعة للجيش الصيني النظامي الاقليم الفييتنامي في نقاط مختلفة على الحدود المشتركة .

../..

Digitized by UN Library Geneva

وكما أمكن للوفد ان يلاحظه على عين المكان في منطقة لانغسون وحواليها (انظر الفصل ١) قامت هذه القوات بتقتيل سكان مدنيين وارتكبت بصورة منتظمة ، أعمال ابتزاز ونهب وأتلفت الماشية ودمرت العديد من الانشاءات والمباني التي تشكل التراث الاقتصادى والديني والصحي لهذه المنطقة (الجسور ، والمصانع ، وطرق المواصلات ، والمباني الادارية ، والكنائس والمعابد البوذية ، والمستشفيات) . ان في ذلك انتهاكات مفضوحة للقانون الدولي الانساني الذى يحكم تسيير العمليات المسلحة (اتفاقية لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩) .

لقد كان هذا عدوانا في الواقع وفقا للقرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والذى يتضمن تعريفا للعدوان .

ان هذا القرار الذى تم اعتماده ، كما هو معروف ، بعد ان اصبحت جمهورية الصين الشعبية عضوا في الامم المتحدة والذى جاء تجسيدا لاتفاق اعضاء الامم المتحدة بالاجماع بعد سنوات من المداولات ، يشكل عنصرا جوهريا من عناصر القانون الدولي المعصرى . وقد كان اعتماده تطورا هاما في امكانيات تطبيق ميثاق الامم المتحدة وبوجه أخص لتعريف تهديد السلم وحالات تطبيق المادة ٥١ بخصوص الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي في حالة العدوان المسلح .

وتنطبق هنا المادة ٢ من القرار ٣٣١٤ على نحو كامل : "المبادأة باستعمال القوة من قبل دولة ما خرقا للميثاق تشكل بيّنة كافية مبدئيا على ارتكابها عملا عدوانيا ، وان كان لمجلس الامن طبقا للميثاق ان يخلص الى انه ليس هناك ما يبرر الحكم بأن عملا عدوانيا قد ارتكب وذلك في ضوء ملابسات اخرى وثيقة الصلة بالحالة ، بما في ذلك ان تكون التصرفات محل البحث أو نتائجها ليست ذات خطورة كافية" .

وليس هناك ، بالفعل ، أى مجال للشك في ان الجيش الصيني هو الذى بدأ باستخدام القوة المسلحة ، ولا بخصوص ان مجلس الامن التابع للامم المتحدة لم يستخدم الامكانية التي تتيحها له هذه المادة .

وقد زاد في شدة تأثر الطرف الفييتنامي بهذا العدوان ان العلاقات الودية بين الدولتين كانت قريبة العهد وان الفرزاة الصينيين استخدموا للقيام بهذا العدوان طرقا كانوا قد شيدوها بأنفسهم في فييت نام في اطار تعاونهم التقني مع هذا البلد قبل بضع سنوات ، وان الطرف الصيني ، زيادة على ارتكاب العدوان المسلح (انظر الفصل ١) ، انتهك فيما يبدو ، على نحو انفرادى ، عددا من المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع المحلي المتعلقة بالمواصلات فأصبحت بذلك لاغية .

ان توافر مقومات العمل العدواني فيما قامت به الصين يستتبع تطبيق القرار ٣٣١٤ للجمعية العامة للامم المتحدة في جملته وكذلك المادة ٥١ من الميثاق .

وتترتب على ذلك النتائج التالية :

ألف - كانت فييت نام على حق عندما ردت على هذا العدوان بممارسة حقها في الدفاع الشرعي وفقا للمادة ٥١ التي تنص على أنه : "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق

Digitized by UN Library Geneva

الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن نفسها اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد اعضاء الامم المتحدة وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولي " . (لم يتخذ مجلس الامن الى اليوم مثل هذه التدابير) .

باء - ان الصين مسؤولة في القانون الدولي بحكم ارتكابها لهذا العدوان .

وتنص الفقرة ٢ من المادة ٥ من القرار ٣٣١٤ على ان : "العدوان يرتب مسؤولية دولية" وتنص الفقرة ٣ على انه : "ليس قانونيا ، ولا يجوز ان يعتبر كذلك ، اى كسب اقليمي أو أى غنم خاص ناجم عن ارتكاب عدوان " .

ومن المجلي اذا ان من واجب الصين ازاء فييت نام ، في نظر المجتمع الدولي ، الانسحاب التام من الاقليم الفييتنامي المحتل ودفع تعويضات عن الاضرار التي تسببت فيها وعن تدمير القدرة الاقتصادية لفييت نام .

ومن حق فييت نام ، اذا فشلت المفاوضات على هذا الاساس ، المطالبة بهذه التعويضات امام الجهات المختصة في المجتمع الدولي (لجنة التحكيم أو محكمة العدل الدولية) . ومما يزيد في اهمية هذه النقطة ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يكون قد نسي المسؤوليات التي سبق ان تحملها بعض اعضائه في الحروب الدامية التي اضطرت فييت نام الى ان تخوضها خلال ما يزيد عن الثلاثين سنة الاخيرة .

وان الشجاعة التي استطاع بها الشعب الفييتنامي ان ينهض من جديد في اعقاب كل حرب من هذه الحروب لا يمكن ان تكفي هذه المرة بدون تعويض عن الاضرار الجديدة الناجمة عن هذه الحرب .

جيم - ان هذا العدوان ، مثل اى عدوان ، يجب ان يحكم عليه في حد ذاته (الفقرة ١ من المادة ٥ من القرار ٣٣١٤) "ما من اعتبار ، أيا كانت طبيعته ، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك ، يصح ان يتخذ مبررا لارتكاب عدوان " .

وهذا يقود الى الرفض الحازم لوجهة النظر التي تتمسك بها الصين والتي مفادها ان الامر يتعلق بتدخل "عقابي" دون توضيح ما قد وجب ان تعاقب فييت نام عليه . ويقوم هذا الرفض على اساس القواعد الاكثر صراحة للقانون الدولي المعاصر . فلو ان الصين كانت لها تظلمات مبررة ضد فييت نام لكان عليها أولا أن تعرب بوضوح عن هذه التظلمات ، ثم ان تستخدم اجراء للتسوية السلمية تختاره بنفسها .

ان ممارسة الاعمال الانتقامية المسلحة ، الموروثة عن قانون القرن التاسع عشر ، يجب ان تعتبر متعارضة تماما مع الفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق . وقد ازال القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) للجمعية العامة للامم المتحدة المؤرخ في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ كل شك يمكن ان يكون قد بقي بخصوص هذه النقطة . فهو ينص بوضوح على ان الدول عليها "واجب الامتناع عن الاعمال الانتقامية التي تنطوى على استعمال القوة " .

../..

Digitized by UN Library Geneva

وللانتهاء من هذه النقطة ، ينبغي اضافة ان جرم الصين واضح - بالقدر نفسه أيا كان مجال العلاقات الدولية الذى نحلله على اساسه .

- فهذا الجرم هو جرم لا لبس فيه في اطار القانون الدولي العام المنظم للعلاقات بين بلدان العالم ، دون اعتبار للنظم السياسية والايديولوجية لكل منها ، كما تم تبيين ذلك منذ قليل .
- وهو ايضا جرم على وجه التحديد بمقتضى القانون الدولي الاشتراكي الذى ينظم العلاقات بين الاحزاب الشقيقة والذى تتمثل بعض قواعده في احترام سيادة كل حزب وفي عدم التدخل وفي الاخوة .
- وأخيرا فاذا كانت الصين تتعلل احيانا بأنها ، لأسباب مذهبية ، لم تعد تعتبر نفسها ملزمة بواجبات التضامن بين البلدان الاشتراكية ، فان ذلك لا يمنع كونها لا تزال ملزمة بالمبادئ العامة للتعايش السلمي بين الدول ذات الايديولوجيات المتعارضة ، وان مبادئ التعايش السلمي هذه لا تزال ذات أهمية اساسية للحفاظ على السلم العالمي في فترة التوترات الخطيرة الحالية .

Digitized by UN Library Geneva

ثالثا - الحالة في كمبوتشيا

اعتبارا لكون جزء من الرأى العام العالمي قد أقام صلة بين الاعتداء الصيني ضد فييت نام والأحداث التي وقعت بين فييت نام وكمبوتشيا ، درست البعثة بأقصى عناية الحالة الراهنة في كمبوتشيا من وجهة نظر القانون الدولي . وقد فرقت بين مسألتين : مسألة الحدود ومسألة دخول القوات الفييتنامية أراضي كمبوتشيا وبقائها فيها .

ألف - مسألة الحدود

بعد التحرير من السيطرة الاستعمارية ، سويت هذه المسألة على نفس الأسس وطبقا لنفس المبادئ القانونية التي حكمت تسوية مسألة الحدود بين الصين وفييت نام .

وقد ضبطت هذه الحدود ، في عهد السيطرة الاستعمارية ، بمعاهدة أبرمت في ١٨٨٤ . وفي عام ١٩٦٤ وعند انعقاد المؤتمر الثاني لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في القاهرة أعرب رئيس الوزراء الكمبوتشي عن رأيه في هذا الخصوص ، فقال : " ان المشكلة الرئيسية بالنسبة لنا هي الحصول على الاعتراف بالحدود الحالية بيننا وبين فييت نام الجنوبية . وقد رسم الحدود القائمة حاليا حكامنا السابقون الفرنسيون الذين أرادوا محاباة مستعمرتهم في كوشنشين ، فضموا اليها أجزاء كبيرة من اقليم وطننا . ومهما كانت هذه الحدود مجحفة في حقنا فاننا نقبلها " .

وزيادة على ذلك فقد أفضت مفاوضات أجريت في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ الى ابرام معاهدة على هذا الأساس . غير أن عددا من الأحداث جدت على الحدود واخترق الكمبوتشيون مرات حدود الاقليم الفييتنامي في الفترة بين ذلك الوقت وتاريخ استيلاء حكومة بول بوت على الحكم في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٥ .

وفي شهر آب/أغسطس ١٩٧٥ شرعت الحكومتان الاشتراكيتان لكمبوتشيا وفييت نام الممثلتان على التوالي بنائب رئيس الجمعية الوطنية الكمبوتشية وبأحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، في مفاوضات جديدة في العاصمة الاقليمية تاى - منه .

وقد أقرت الحكومة الكمبوتشية المبادئ المذكورة آنفا بخصوص الحدود بين البلدين ، والتزمت بأن تمنع وقوع أحداث جديدة ؛ الا أن هذه الأحداث تكررت مرات عديدة فيما بين ١٩٧٥ و١٩٧٩ (انظر الفصل ١) .

وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٧٦ تقدمت الحكومة الفييتنامية بمقترحات جديدة للتفاوض . ومنذ ذلك التاريخ رفضت الحكومة الكمبوتشية الدخول في أى تفاوض ، وتعددت الأحداث .

ومثلما هو الحال بالنسبة للعلاقات على الحدود الصينية الفييتنامية ، يتعين هنا ملاحظة أن موقف الحكومة الكمبوتشية يشكل مخالفة بعدم احترام معاهدات مبرمة بصورة قانونية وبانتهاك قاعدة أساسية هي احترام السلامة الاقليمية .

../..

Digitized by UN Library Geneva

ويجب علينا الآن أن نحلل ذلك فيما يتصل بالعنصر الثاني للحالة الراهنة في كمبوتشيا من وجهة نظر القانون الدولي وهو وجود القوات الفييتنامية في أراضي كمبوتشيا .

باء - دخول القوات الفييتنامية أراضي كمبوتشيا وبقاؤها فيها

تشمل جملة الوقائع والشهادات التي جمعتها البعثة حالة متعقدة يمكن انطلاقا منها ابراز نقطتين يتعين أن يجرى بشأنهما تحليلان مختلفان .

(١) رد الفعل العسكرى الفييتنامي على العدوان الكمبوتشي

سيقع هنا ابراز ثلاث أنواع من الوقائع (ويتضمن الفصل الأول تفاصيل الأدلة والشهادات) .

(أ) انتهاكات عسكرية للحدود ازداد حجمها باستمرار خلال الأشهر الأخيرة لنظام بول بوت وتطورت في النهاية الى اشتباكات مسلحة حاسمة . وفي أواخر ١٩٧٨ اخترقت الحدود عدة ألوية كمبوتشية في أماكن مختلفة ، وكانت مجهزة بأسلحة ثقيلة ، وقد دخلت أراضي فييت نام وهي تطلق نيران مدفعيتها .

(ب) فظائع وأعمال تقتيل ارتكبت ضد السكان المدنيين في الأراضي الفييتنامية وتميزت بالوحشية المطلقة .

(ج) حشد الوحدات العسكرية الكمبوتشية على طول الحدود مما يسمح على الصعيد الاستراتيجي بالقول بأن الحكومة الكمبوتشية لها نوايا عدوانية ازاء فييت نام .

(د) وأخيرا ، بدء الهجوم الذى اشتركت فيه ألوية عديدة ، في منطقة تاى - منه التي تفتح الطريق نحو مدينة هو شي منه (انظر الفصل ١) .

وتنطبق هنا ، دون أى شك ، الفقرتان (أ) و (ب) من المادة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ ، اللتان تدرجان ضمن الأفعال التي تتوفر فيها شروط العدوان :

" قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو اقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه ، أو أى احتلال عسكرى ، ولو كان مؤقتا ، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم ، أو أى ضم لاقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة ،

" قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف اقليم دولة أخرى بالقنابل ، أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد اقليم دولة أخرى " .

ان هذا التهديد للسلم وهذا العدوان يستتبعان دون أى شك تطبيق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وعلى هذا الأساس يكون اختراق القوات الفييتنامية لحدود الاقليم الكمبوتشي قائما على ممارسة فييت نام حقها في الدفاع الشرعي .

Digitized by UN Library Geneva

(٢) ابقاء القوات الفييتنامية في الأراضي الكمبوتشية بعد انهزام قوات بول بوت

جرت المعركة الحاسمة في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . وألحقت القوات الفييتنامية بجيش بول بوت هزيمة كاملة ، بحيث لم يعد هناك جهاز كمبوتشي منظم ، لا عسكرى ولا من أى نوع آخر .

وعلى الصعيد الاستراتيجي ، توغلت القوات الفييتنامية في ذلك التاريخ بالضبط ، داخل الأراضي الكمبوتشية .

ان الشهادات والوثائق التي سبق للصحافة الدولية أن اطلعت عليها ، وبوجه أدق ، تلك التي حصلت عليها البعثة ، تؤكد أن الحالة السابقة في كمبوتشيا كانت قد بلغت درجة من التردى يرجح أنها فريدة في تاريخ العالم المعاصر .

ونكتفي هنا (انظر التفاصيل والأدلة في الفصل الأول من هذا التقرير) بالاشارة الى :

- انعدام الحريات الأساسية : حق التنقل وحق الاتصال .
- اخلاء جميع المدن قسرا ، والتشريد المنتظم لسكان الريف .
- التصفية المنتظمة للمثقفين : (وقد أكدتها قوائم المعتقلين في سجن بنوم بنه وروايات بعض المثقفين الذين نجوا من الموت والذين لا يدينون ببقائهم على قيد الحياة الا لكونهم أخفوا بعناية صفتهم كمثقفين) .
- عدم وجود أى مؤسسة تمثيلية ولا أى خدمات عامة رئيسية .

عند سقوط نظام بول بوت كان نصف أعضاء الجمعية الوطنية قد قتلوا ، وكان منهم الرئيس ونائب الرئيس .

- تأميم الزراعة والأسرة بالعنف (وقد تسبب ذلك في حالات انتحار عديدة)
- تصفية النظام النقدى ، بما في ذلك نسف البنك المركزى .
- الاستحالة المطلقة لأى حركة تسعى الى تنظيم ثورة شعبية ، أو الاتصال بالخارج أو اسماع صوتها على الساحة الدولية خشية من الابادة الكاملة .
- وأخيرا ، وبوجه خاص ، الابادة المنتظمة للشعب بأقصى وحشية .

ان هذه القائمة ، وهي غير شاملة ، تسمح بوصف الحالة الداخلية في كمبوتشيا بأنها ، في الوقت نفسه :

- انتهاك تام لجميع حقوق الانسان .
- تدمير للتنظيم الاجتماعي بأسره .

Digitized by UN Library Geneva

- ابادة لجموع غفيرة من السكان ، الأمر الذى يشكل جريمة حقيقية ضد البشرية (٢) هل يمكن اذن تبرير دخول القوات الفييتنامية الى كمبوتشيا بوصفه مساعدة انسانية ؟

منذ أن وجد ميثاق الأمم المتحدة ، واعتبارا لما يتضمنه هذا الميثاق من آليات لصيانة السلم ، أصبحت نظرية التدخل الانساني ، الذى تقوم به دولة ما على نحو انفرادى ، فاقدة لكل أساس قانوني صريح . غير أنه من الملاحظ أن هناك حالات أخرى في التاريخ الحديث للعلاقات الدولية (تدخل الهند في بنغلاديش ، مثلا ، وتدخل تنزانيا في أوغندا) لم تدنها قانونيا المؤسسات الدولية ولا سائر الدول .

ومن الملاحظ أيضا أن المجتمع الدولي في جملته مدين لفييت نام بمساعدة الشعب الكمبوتشي في انهاء الحالة التي لا تطاق المبينة آنفا . ويتجلى مدى صحة ذلك في كون فييت نام لم توصف في أى وقت بأنها معتدية بسبب تدخلها في كمبوتشيا ، لا خلال مناقشات مجلس الأمن ولا في مشروع القرار الذى لم يتم اعتماده .

ان دخول وبقاء القوات الفييتنامية يستندان الى وجود حركة تحرير وطني تكافح ضد سلطة خاضعة لسيطرة أجنبية ، والى واجب تقديم الدعم لها اعتبارا لحالة الضيق القصوى التي كانت تعانيها والتي لم يسبق لها مثيل في التاريخ .

وبالفعل فقد نمت بين السكان الكمبوتشيين ، خلال الأربع سنوات التي كانت السلطة خلالها في يدى حكومة بول بوت الخميرية ، حركة كفاح وتحرير وطني (أصبحت فيما بعد جبهة الاتحاد الوطني لانقاذ كمبوتشيا) كان كفاحها يزداد قوة في الغابات وفي الجبال .

ومن جهة أخرى ، فقد ثبت لدى الوفد عند اجراء التحقيق والاطلاع على المستندات والوثائق المذكورة (انظر الفصل الأول) ، ان حكومة بول بوت كانت خاضعة لسيطرة أجنبية في ظروف تتجاوز بكثير نطاق التعاون الثنائي التقليدى .

وسنكتفي بذكر الحقائق التالية :

- فرضت تدابير مقيدة للحرية على ثمان من السفارات التسع المفتوحة في بنوم بنه (منع جميع الموظفين ، ومنهم السفير ، من حرية التنقل) ، انتهاكا للاتفاقات الدولية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية . لقد انفردت سفارة جمهورية الصين الشعبية التي كان وفدها يضم ما يزيد عن ٣٠٠ شخص (مقابل نحو . (أشخاص سمح بهم لكل من السفارات الأخرى) بالحق المطلق في التنقل عبر البلاد بأسرها .

---

(٢) تعتبر البعثة أن جميع الشروط متوافرة لكي تخلص الحكومة الكمبوتشية الحالية الى جميع الاستنتاجات القانونية المترتبة على كون قادة نظام بول بوت قد ارتكبوا جرائم ضد البشرية .

Digitized by UN Library Geneva

- كان التحدث بلغة أجنبية يعاقب عليه بالاعدام تحت نظام بول بوت الا أن اللغة الصينية استثنيت من ذلك .

- رددت الصحافة الدولية نبأ اكتشاف جواز سفر من جمهورية الصين الشعبية ، يحمل اسم يينغ ساري (الشخصية الثانية في حكومة بول بوت) .

- كان تأمين مزارع الأرز وزراعته يحرم السكان من كل رقابة على المكان الذي يرسل اليه هذا الأرز . وقد تلقى الوفد شهادات يتبين منها أن الأرز المزروع في اقليم كمبوتشيا تحت سلطة تقنيين صينيين كان يصدر الى جمهورية الصين الشعبية .

- وأخيرا ، فقد لاحظت البعثة من الوثائق والشهادات التي تم الحصول عليها ، تطابقا مثيرا بين الأفعال المرتكبة أثناء العدوان الصيني في شمال فييت نام في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ وتلك التي ارتكبت في الاقليم الكمبوتشي أو على الحدود الخميرية الفييتنامية خلال الأشهر السابقة (انظر جميع التفاصيل في الفصل الأول) .

وأمام هذه الجملة من الحقائق ، يبرر وجود القوات في اقليم كمبوتشيا بأنه مساعدة مقدمة للشعب الكمبوتشي .

ان القانون الدولي المعاصر يرفض بل ويدين مفهوم التدخل الأجنبي ، الا أنه يقر بأن الدول تتحمل ، في حالات موصوفة بدقة ، واجب تقديم دعمها للشعوب المكافحة من أجل تحريرها .

والأساس القانوني لذلك هو :

- القرار ٢٦٢٥ المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، المتضمن اعلانا خاصا بالعلاقات الودية بين الشعوب ، والذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء ، الأمر الذي يعطيه قوة خاصة .

ونشير بوجه خاص الى الفقرة التي وردت في ديباجة هذا الاعلان والتي نصها :

"ان الجمعية العامة ، . . . اقتناعا منها بأن اخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين " .

وينص هذا الاعلان على أنه :

"على الدول أن تتعاون في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها " (الفقرة ٢ من الفصل الرابع من الاعلان) .

كما ينص الاعلان ، بوجه خاص ، على أنه :

"على كل دولة واجب الامتناع عن اتيان أي عمل قسري يحرم الشعوب المشار اليها أعلاه في صياغة هذا المبدأ من حقها في تقرير مصيرها بنفسها ومن حريتها واستقلالها . ويحق لهذه الشعوب في مناهضتها لمثل هذه الأعمال القسرية وفي مقاومتها لها ، سعيا الى ممارسة

Digitized by UN Library Geneva

حقها في تقرير مصيرها بنفسها ، أن تلتمس وأن تتلقى المساندة وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه " (الفقرة ٥ من الفصل الخامس من الاعلان) .

تصف الجملة الأولى من هذه الفقرة ، وصفا تاما ، حالة الحرمان من الحرية التي كان الشعب الكمبوتشي يوجد فيها . وتعطي الجملة الثانية سندا للدعم الذى قدمته فييت نام لحركة التحرير الكمبوتشية .

تلك هي النصوص التي يمكن أن تعطي تبريرا شرعيا للمعونة العسكرية الفييتنامية ، والتي تحد في الوقت نفسه من هذه المعونة .

وفي هذه الأحوال ، كان من الجلي في نظر البعثة أن الابقاء على القوات الفييتنامية في كمبوتشيا بعد هزيمة قوات بول بوت أمر مشروع .

ولاحظت البعثة أن الحالة في كمبوتشيا لم يسبق لها أى مثيل في التاريخ ولا يمكن بالتالي أن تصلح لتبرير أية حالة أخرى لا يربطها بها وجه شبه .

وبالاضافة الى ذلك ، فبما أن الأمر لا يتعلق بتدخل عدواني بل بمساعدة شعب لا يمكن انكار احتياجاته وشعوره بالانفراج ، فان البعثة ، وقد قدرت الأعباء الهائلة التي تحملتها فييت نام بسبب ذلك ، اعتبرت أن التصرف الفييتنامي في كمبوتشيا ليس مشروعا فحسب بل وكذلك جدير بالتقدير .

ومن الملاحظ أخيرا أن ابقاء فييت نام على مساعدتها سواء في الميدان العسكرى أو في سائر الميادين الأخرى يقع منذ ٧ كانون الثاني / يناير باتفاق مع الحكومة الجديدة .

ومن الضرورى ابراز أن الحكومة الكمبوتشية الجديدة ، على الرغم من الظروف التي لاتزال استثنائية تماما ، تتوفر لديها حقا فاعلية السلطة (انظر الفصل الأول) (٣) .

وقد حرصت هذه الحكومة الجديدة على اظهار هذه الفاعلية واظهار سيادتها ، فاستعاضت عن اتفاق المساعدة المبرم مع الحكومة الفييتنامية باتفاق دولي أكثر تفصيلا .

وأبرمت هذه المعاهدة بين الحكومتين في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ وسميت " معاهدة السلم والصداقة والتعاون الفييتنامية الكمبوتشية " .

وتحدد هذه المعاهدة بوضوح شروط العلاقات بين البلدين وبوجه أخص شروط المعونة الفييتنامية .

وهي تتضمن من جهة أخرى بروتوكولا ينص على سحب القوات الفييتنامية بناء على طلب من السلطات الكمبوتشية .

---

(٣) لا جدال في أن هذه الفاعلية ليست ، مثلا ، أقل حقيقة من فاعلية الحكومة الأوغندية الجديدة التي تلاقي صعوبات من القبيل نفسه الا أنها لم تواجه نفس الصعوبات في الحصول على اعتراف دولي واسع النطاق .

Digitized by UN Library Geneva

المرفق الثاني

بيانات أدلى بها المحامون والقانونيون أمام
المحكمة الشعبية الثورية في بنوم بن

Digitized by UN Library Geneva

جمهورية كمبوتشيا الشعبية

الاستقلال والسلم والسعادة

المحكمة الشعبية الثورية المنعقدة في بنوم بن للحكم في جريمة الابادة الجماعية التي ارتكبتها طغمة بول بوت - ييننغ ساري

آب/أغسطس ١٩٧٩ الأصل : بالانكليزية

مرافعة

هوب ر. ستيفنس ، بكالوريوس في القانون ، ماجستير في القانون

المحامي والمستشار القانوني وعضو المحكمة العليا للولايات المتحدة ، وأحد رؤساء المؤتمر الوطني للقانونيين السود في الولايات المتحدة وكندا ،

والمحامي الأجنبي الذى تولى الدفاع أمام المحكمة الشعبية الثورية المنعقدة في بنوم بن للحكم في جريمة الابادة الجماعية التي ارتكبتها طغمة بول بوت - ييننغ ساري (بنوم بن ، ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٩)

سيدى الرئيس ، سادتي القضاه ،

اسمحوا لي بأن أشكر المحكمة الثورية التي اذنت لي بالمثول أمامكم بوصفي محامي الدفاع عن المتهمين . وأنا لم آت من النصف الآخر للكرة الأرضية لتأييد هذه الجريمة الفظيعة أو لكي أطلب تبرئة المجرمين . لا ، وألف لا ، اطلاقا ، لن يكون ذلك موقفي أبدا . وأسباب حضورى هي التالية :

١ - اني انتمي الى أقلية في بلدى وقع أعضاؤها الحاليون وأسلافهم ضحية لنفس جريمة الابادة الجماعية التي أفنت شعب كمبوتشيا خلال السنوات الأخيرة .

٢ - كانت الأغلبية المتكونة من الانجلو سكسون البيض والمتمدنين المزعومين تختطف أجدادى بالقوة والعنف وتنقلهم من افريقيا عبر المحيطات وتفرض عليهم الأشغال الشاقة. وعلى الرغم من ثقافته العالية المستوى ، كان شعبي ينفى الى بيئة غريبة وغير مضيافة ليزرع ، لا الارز ، بل القطن وقصب السكر .

Digitized by UN Library Geneva

٣ - ولكي يحققوا هذا البرنامج ، كان على المضطهدين أن يقضوا على الثقافة الوطنية لضحاياهم ، أى أبناء شعبي ، بأشكال التعذيب الأكثر بشاعة ، هتك أعراض النساء والتمثيل بالرجال الذين كانت تقطع أرجلهم أو آذانهم أو أيديهم عندما يحاولون الفرار ، وتطلق الكلاب لملاحقتهم ويقتلون عندما يرفضون الخضوع الى حياة العبيد المهينة .

٤ - وهكذا فاني ، بحكم تاريخي خبير في مشكلة جريمة الابادة الجماعية والاغتيال وهتك العرض والتعذيب والتشويه والاعدام بدون محاكمة ، والحرمان من حقوق الانسان .

٥ - والى اليوم ، لم تأمر المحكمة العليا لبلدى أو الكونغرس الذى يسن قوانيننا ، باجراء محاكمة لادانة نظام الرق الاجرامي وأعمال الابادة الجماعية التي يرتكبها المجتمع الممارس لهذا النظام الاجرامي البشع ؛ وكذلك فان المجرمين الذين استخدموا هذه الأساليب الكريهة واللاإنسانية ضد شعبي ، لم يقع أبدا تتبعهم أو ادانتهم بعد الوفاة ، ولا شجبوا غيابيا . وهكذا فكما ترون سيدى الرئيس ، سادتي القضاة ، لا يمكن أن أكون حاضرا هنا للدفاع عن جريمة الابادة الجماعية الفظيعة هذه المرتكبة ضد شعب كمبوتشيا الرائع النبيل أو للموافقة عليها .

بامكانكم اذن ، سيدى الرئيس ، سادتي القضاة أن تسألوني : "لم أتيت الى هنا ؟ "

لماذا أوجد هنا ؟ ولم يمكن أن أسمح لنفسي بأن أتكلم بوصفي محامي المتهمين ؟ "

لشعب كمبوتشيا ولكم أنتم الحق في تفسير أكثر شمولا : اني هنا بوصفي أحد رؤساء المؤتمر الوطني للقانونيين السود في الولايات المتحدة وكندا . وقد انشئت هذه المنظمة في بلدى لكي تضمن لكل شخص متهم بارتكاب جريمة ، فرصة للدفاع عن نفسه وامكانية الحصول على محاكمة عادلة من محكمة ذات اختصاص . وهي منظمة موجودة بقصد ارغام المحاكم على الاستماع لما يريد المتهمون أن يدلوا به قبل إدانتهم ، للدفاع عن أنفسهم أو لتخفيف الجريمة التي اتهموا بارتكابها ، وعلى الاستماع أيضا الى أى شخص يمكن أن يعرض وقائع أو يدلي بشهادات للدفاع عن المتهمين . ان الهدف من وجودنا هو أن يقع تطبيق القانون على الجميع دون خوف أو محاباة لكي تضمن لكل متهم "عدالة متساوية في ظل القانون " . لا أريد أن أحملكم على فهم أو اعتقاد أن جهودنا كانت دائما مكللة بالنجاح . فكثيرا جدا ما تتدخل في بلدى بعض مظاهر العنصرية والآراء المسبقة فتمنعنا من تحقيق أهدافنا وتحول مجرى العدالة بحيث يدان الأبرياء وينجو المذنبون من العقاب .

غير أني ، قبل كل شئ ، أوجد اليوم هنا لأن العالم يكافح حاليا لاقامة "دولة الحق " ، أى اننا نعمل جميعا من أجل أن يزول سلطان العنف والارهاب والممارسات الوحشية ولكي تمحى آثار القوانين الجائرة . ذلك أنه لا يمكن أن تضمن العدالة لمن اتهموا بارتكاب جريمة ، سواء كانوا مذنبين أو أبرياء ، وأن تحرز قضية السلم العالمي تقدما الا بفضل قوانين عادلة مطبقة بدون تحيّز .

../..

Digitized by UN Library Geneva

وهكذا فانني أوجد اليوم هنا مع قانونيين آخرين ، قدموا من جميع أنحاء العالم ، لضمان محاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم التي لا توصف المنسوبة اليهم محاكمة عادلة . ان هذه المحاكمة تسترعي الانتباه وستحلل وتناقش في العالم بأسره . وأعداء السلم العالمي وأولئك الذين يسعون الى الهيمنة على شعب كمبوتشيا وبصورة أعم على شعوب الهند الصينية ، هم الذين سوف يتتبعون هذه المناقشة عن كثب بصورة خاصة بهدف ابراز ما قد ينطوى عليه سيرها من أخطاء . ولكي يتسنى القضاء على هذه المعارضة :

١ - يجب أن تجرى هذه المحاكمة طبقا للاساليب المعترف بها قانونيا ، أمام محكمة ذات اختصاص : وأى سلطة أصلية يمكن أن تكون أكثر اختصاصا من هذه المحكمة التي أنشأها المجلس الشعبي الثورى الكمبوتشي ذى السيادة ؟ وهكذا فان هذا الشرط الاولي لجميع الأنظمة القانونية المعترف بها قد توفّر بصورة جلية .

٢ - يجب أن تكون الاجراءات مطابقة للقانون : يتعين احترام حقوق المتهمين واجراء المحاكمة وفقا لقوانين البلاد ، وأن تكون الشهادات صادرة عن أشخاص عالمين بالأفعال المكونة للجريمة ، وأن تكون هناك أدلة ترضي المحكمة وتثبت أن المتهمين مرتبطون فعلا بالوقائع التي تشكل الجريمة ، سواء بمشاركتهم الشخصية أو لأنهم المسؤولون الرئيسيون أو وكلاء تصرفوا بناء على أوامر عن هؤلاء المسؤولين أو وفقا لسياستهم أو تعليماتهم .

٣ - يجب أن تكون الادلة مقبولة في نظر المحكمة ، وأن تكون ذات صلة وهامة وكافية لاثبات أن المتهم مذنب حقا (أو برىء) ، بحيث لا تدع مجالا لأى شك تعتبره المحكمة معقولا .

سيدى الرئيس ، سادتي القضاة ،

لقد استمعتم طيلة ثلاثة أيام الى أقوال الشهود واستمعتم الى الاتهامات الواردة في قرار الاتهام ، ولا مجال الآن لأن يكون هناك شك ، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن سلسلة من أبشع الجرائم التي لا توصف في تاريخ العالم قد ارتكبت . وبالفعل ، فان العالم منذ وقت طويل قبل هذه المحاكمة وقبل أن تطيح القوات الشعبية الثورية بحكومة كمبوتشيا السابقة ، قد علم وأدرك هول جريمة الابادة الجماعية المخزية التي ارتكبت من خلال تقتيل واغتيال قرابة ثلاثة ملايين من الأشخاص في كمبوتشيا . وهكذا فان آثار الجريمة كانت جلية تماما . الا أن من واجبكم والتزامكم ، وفي سلطتكم ، وحدكم ، أن تقرروا الآن قانونيا : من هم المجرمون ؟ ان الأماكن التي يجب أن يحتلها المتهمون في هذه المحكمة شاغرة . . . . والمتهمون يحاكمون غيابيا . انكم مطالبون ، وانتم وحدكم ، بأن تعينوا الآن المجرمين الذين ترون أنهم ارتكبوا الجرائم المنسوبة اليهم . فانتم الذين تتحملون قانونيا مسؤولية تعيين مرتكبي هذه الجرائم ، أنتم وليس شعب كمبوتشيا المسكين ، ليس الابناء والأمهات المحرومون من بنيهم - ليس آلاف الأطفال الذين أصبحوا يتامى - ليس حتى الشهود الذين كثيرا ما ذكروا المتهمين بأسمائهم - ليس أولئك الذين نجوا من الموت والذين يبكون أمواتهم - ليس الأشخاص الذين أصبحوا دون مأوى ولا اللاجئون الذين تحطمت حياتهم الى الأبد - ليس

Digitized by UN Library Geneva

شعوب العالم المحبة للسلم ، وهي التي قاسمت المواطنين المعذبين في كمبوتشيا آلامهم ومصاعبهم - لا ! ولو أن جميع هؤلاء قد تمكنوا بدون أى شك من اصدار حكمهم . ذلك اني سيدى الرئيس ، سادتي القضاة ، يجب أن أوجه انتباهكم الى مبدأ قانوني هام نصت عليه غالبية الأنظمة القانونية في العالم ، وهو المبدأ الذى يقضي بأن اتهام المتهمين لا يكفي - فهم في حمى مبدأ "افتراض البراءة"، ويستمر "افتراض البراءة" هذا الى الوقت الذى تقومون فيه أنتم ، سيدى الرئيس ، سادتي القضاة ، باصدار حكمكم . وحتى ذلك الوقت تقضي أصول القانون بأن ينتظر الجميع قراركم ، على الرغم من جميع المشاعر ، ومن الأسى والاشمئزاز وفقدان الصبر ، وآراء أى واحد ممن يعانون أو جميع من يعانون من الآلام التي نجمت عن تقتيل شعب كمبوتشيا . فانتم ، وانتم وحدكم ، من سيعلن للعالم أسماء المسؤولين عن هذه الاهانة الفظيعة للبشرية ، أسماء من تجدونهم مذنبين .

من الجلي الآن بالنسبة للجميع أن بول بوت وييننغ ساري وخشان مصابان بجنون اجرامي نفّذا برنامجا أعد لهم في مكان ما في الخارج .

واذا ما اذن لي ولقانونيي العالم الآخرين الحاضرين هنا فاننا سنقول لكم انكم لا يجب أن تقتصروا على محاكمة بول بوت وييننغ ساري واعوانهما ومرؤوسيهما ، بل ينبغي لكم ، احقاقا للحق ، أن تحشروا معهم كمشتركين في الجريمة أولئك الذين يحركون الامبريالية العالمية ويفيدون من الاستعمار الجديد ، والفلاسفة الفاشيين ، ودعاة الهيمنة ، الذين يدعمون الصهيونية والعنصرية والفصل العنصرى ، والأنظمة الرجعية في العالم . يجب أن يحضر هنا جميع هؤلاء ومعهم قادة الاشتراكية الصينية الزائفة ، لينتظروا الحكم الذى ستقررونه ويتقاسموه .

وفي انتظار ذلك ، سيدى الرئيس ، سادتي القضاة ، نسمح لانفسنا بالأمل في أن ريحا جديدة ستهب قريبا جدا ، عبر صحراء غوبي ، على ذلك المكان الذى دعيت الأزهار فيه يوما ما الى أن تتفتح ، تلك الأرض التي جفّت الأزهار فيها وتبقى صبّار قبيح وشائك غذته ليس فقط "مجموعة الأربعة" بل ، كما يبدو ، سلالة من المستبدين من فصيلة أباطرة الصين القدامى ، استبدوا بالحكم في الوقت الحاضر لارضاء أطماع أنانية ، بغية بسط هيمنتهم الأقليمية والعالمية بالقوة والعنف الوحشي ، مستعدين للتضحية بمئات الآلاف من أبناء شعبهم والشعوب الأخرى لتحقيق أهدافهم . وتلك الأقلية هي التي نجحت في استخدام المتهمين كوكلاء متطوعين لارتكاب جريمة الابادة الجماعية المروعة هذه ضد شعبهم الكمبوتشي ، وهي التي قامت كذلك باستخدام صبار الفاشية المسموم ، هذا ، المقنع بستار الاشتراكية والمهتدى "بأفكار" ملتوية ، الى حد أن العديد من الأشخاص المحبين للسلم في الصين وذوى الاحساس المرهف بالحياة وبالحريات وحقوق الانسان خدعوا واستعبدوا الى الآن . ان خونة كمبوتشيا قد وقعوا هم أيضا ضحية لهذا المذهب الزائف ، وأصبحوا منقادين لتعطشهم الى السلطة الذى أعمى بصيرتهم .

ونأمل في أن ثورة جديدة - ثورة الاشتراكية الحقيقية - سوف تستجيب قريبا لهذه الريح الجديدة ، وتعيد الصين الى حظيرة الشعوب المحبة للحرية في العالم والساعية الى تحقيق السلم العالمي .

../..

Digitized by UN Library Geneva

عند ئذ فقط ، يصبح بامكان كمبوتشيا وشعبها الشجاع ، ولاوس ، والأمة الفييتنامية الشجاعة المضي قدما جنبا الى جنب والعمل بشغف مع الجيران في الشمال ، المحبين للسلم ، من اجل اقامة صداقة حقيقية ودائمة .

سيدى الرئيس ، سادتي القضاة ، اننا نتحمل جميعا العبء الثقيل المتمثل في نسج أواصر التضامن ، عبر الرأى العام العالمي والعمل الدولي ، لمنع أن يوجه من جديد الى أى شعب هذا التحدى المخزى والرهيب . عند ئذ فقط ، يؤمن السلم العالمي وتفيد منه البشرية قاطبة .

سيدى الرئيس ، سادتي القضاه ، إننا والعالم بأسره ننتظر حكمكم .

ولتأخذ العدالة مجراها !

Digitized by UN Library Geneva

تقرير عن محاكمة بول بوت ـ ييننغ ساري أمام
المحكمة الثوريـة الشعبيـة فـي بنوم بـن
(١٥ ـ ١٩ آب/أغسطـس ١٩٧٩)

عمار بن تومي

محامي لـدى المحكمة العليا بالجزائر ،

وزير العدل سابقا ،

أمين الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيـين

لا جدال في أن المحاكمة التي جرت منذ قليل في بنوم بن في الفترة من ١٥ الى ١٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩ أهم محاكمة منذ محاكمتي نورمبرغ وطوكيو اللتين حوكم خلالهما مجرمو الحرب النازيون والاحترابيون اليابانيون المسؤولون عن فظاعات واعمال تقتيل ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية .

فلأول مرة يقع تتبع القادة الرئيسيين لنظام أطيح به ، من أجل ارتكابهم جريمة الابادة الجماعية ضد سكان بلدهم .

وهذه هي أيضا أول مرة تدعى فيها محكمة بلد ما للحكم في جريمة إبادة جماعية .

تلك هي الأسباب المختلفة التي تضفي على محاكمة بنوم بن أهمية على الصعيد القانوني .

غير أن الجانب الانساني لهذه المحاكمة أهم من الجوانب الأخرى بكثير . فهو الذى أظهر هول العمليات الاجرامية لبول بوت وييننغ ساري وشركائهما ، تلك العمليات التي لم تدن الصحافة الدولية سوى مظاهرها المثيرة ، مثل إخلاء العاصمة من جميع سكانها ، أى مليونين من البشر ، واضطهاد بعض الأقليات الإثنية كالصينيين والشاميين والمسلمين والفييتناميين من سكان كمبوتشيا .

لقد كان لهذه المحاكمة فضل الكشف للعالم عن المدى الذى يمكن لبعض الحكومات التي أعمت بصيرتها أيديولوجيا فوضوية وعدمية ، والمتعطشة للسلطة ، ان تبلغه في مجال الرعب وتدمير شعبها وبلدها .

انه لمن الصعب من أول وهلة تصديق دعاوى الاتهام ضد بول بوت وييننغ ساري ،أى " التقتيل المخطط لثلاثة ملايين من الأشخاص وطرد السكان من المراكز الحضرية ، ومن القرى ، لتجميعهم بعد ذلك وفرض الأشغال الشاقة عليهم في ظروف تتسبب في تحطيمهم جسمانيا وفكريا ، وتحطيم الديـن والهياكل الاقتصادية والثقافية والعلاقات العائلية والاجتماعية " .

ذلك هو السبب الذى يجدر من أجله أن تفحص بعناية ، على الصعيد القانوني ، النصوص المؤسسة للمحكمة الشعبية الثورية ببنوم بن ، واجراءات هذه السلطة القضائية ، والطريقـة التي

../..

Digitized by UN Library Geneva

اتبعت بها هذه الاجراءات خلال المداولات ، وكذلك قيمة الأدلة التي قدمها الاتهام ضد المتهمين بول بوت وييننغ ساري .

ان خطورة التهم الموجهة الى بول بوت وييننغ ساري تفرض تحريات قانونية خاصة ، لا سيما انهما يجب أن يتمتعا بالحق في أن تفترض براءتهما ، كما أبرز ذلك محاميهما الأمريكي الاستاذ هوب ستيفنس . ومن ناحية أخرى فان هذه المحاكمة لها جوانب سياسية قد تؤثر على ظهور الحقيقة .

ألف - تحليل قانوني للمرسوم بقانون المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ والمؤسس للمحكمة الشعبية الثورية ببنوم بن

١ - يستوحى المرسوم بقانون المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ تعريف أعمال الابادة الجماعية من التعريف المضمن في الاتفاقية الدولية لمنع وادانة جريمة الابادة الجماعية المؤرخة في ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٨ .

والأفعال المنسوبة الى بول بوت وييننغ ساري المقدمين الى المحاكمة بتهمة التحريض على الابادة الجماعية وتدبير خطتها ، تنطوي ليس فقط على العناصر المكونة لهذه الجريمة ، بل وكذلك على تصرفات أخرى ذات طابع اجرامي لم تذكر في اتفاقية ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٩ لانها لم تكن قد ارتكبت بعد ، كالقضاء على الدين ، مثلا ، وتحطيم هياكل الاسرة ، الخ ...

٢ - كرست المادة ٢ من المرسوم بقانون المشار اليه أعلاه للعقوبات التي تنطبق على المتهمين بارتكاب جريمة الابادة الجماعية .

وتخص هذه المادة بأشد العقوبات صرامة المحرضين على ارتكاب الابادة الجماعية والمنظمين لها ، وهي متسامحة بصورة خاصة مع المنفذين الذين يمكن أن تكون العقوبات المقررة ضدهم أدنى من ٥ أعوام سجنا في حين لا يتجاوز أقصاها ١٥ عاما سجنا .

وأخيرا ، فخلافا للسابقة التي أنشأتها محكمة نورمبرغ التي رفضت عذر الطاعة لأوامر الرؤساء ، تتوخى هذه المادة الرحمة ازاء الأشخاص الذين اشتركوا في القوات المسلحة أو في الجهاز الاداري لنظام بول بوت - ييننغ ساري السابق والذين يبدون " ندما صادقا " .

ولا جدال في أن المرسوم بقانون المؤسس لمحكمة بنوم بن قد ألهمته ارادة التصالح الوطني ازاء المنفذين اذ اكتفى بجعل العقاب الأقصى على اعمال الابادة الجماعية مقصورا على من يحتلون أعلى مراكز المسؤولية الذين أمروا بارتكابها .

٣ - وتحترم الاجراءات المقررة الضمانات التي يجب أن يتمتع بها المتهمون . فالمادة ٤ من المرسوم بقانون المذكور تحمّل المدعي العام مسؤولية اقامة الدليل على جرم المتهمين ، محترمة بذلك مبدأ افتراض البراءة . أما المادة ٥ فهي متصلة بالحق في الدفاع . ويمكن للمتهم أن يتولى الدفاع عن نفسه أو أن يستعين بمحام يختاره أو بمحام تعينه المحكمة بدون طلب .

../..

Digitized by UN Library Geneva

وحق الدفاع معترف به الى أقصى حد . وبالفعل فان المحامين الأجانب يمكن أن يؤذن لهم بالترافع أمام المحكمة الشعبية الثورية . وزيادة على ذلك فحتى في حالة المحاكمة غيابيا يتعين أن يدافع عن المتهم محام يعين بدون طلب . وهذا النظام مثير للاهتمام بصورة خاصة . فهناك بلدان عديدة ، من بينها الجزائر وفرنسا مثلا ، لا يقع فيها ، ولا يمكن أن يقع ، الدفاع عن متهم محاكم غيابيا .

وهكذا فقد أمكن لمحامين كمبوتشيين ومحام أمريكي أن يضطلعوا بالدفاع عن بول بوت وييننغ ساري .

باء - الاجراءات

١ - علنية الاجراءات - يتعين هنا ذكر أمر لم يسبق له مثيل ، حسب علمي . فقد استنسخت جميع مستندات القضية تقريبا (استجوابات الشهود أو المتهمين المحبوسين ، والوثائق الرسمية التي تم ضبطها ، ومحاضر الاثبات الرسمية ، وتقرير التحقيق ، الخ ...) وعممت باللغات الخميرية والفرنسية والانكليزية على الصحفيين والمراقبين الأجانب ، وحتى على الجمهور .

٢ - وقد نشرت الاجراءات وتتبّعها جمهور كبير من بينه ممثلون عديدون للصحافة الدولية ومنظمات القانونيين وغيرها .

وبنشر مستندات القضية وعلانية الاجراءات ، اتاحت المحكمة الشعبية الثورية للجميع امكانية الاطلاع على جميع العناصر التي قام عليها حكمها . وبذلك مكنت نفسها من اخضاع قرارها لرقابة الرأى العام الوطني والدولي .

٢ - تم تأمين حقوق الدفاع :

(أ) أعطيت الكلمة أثناء الاستماع للشهود ، بعد قراءة كل تقرير أو كل وثيقة ، لمحامي الدفاع مثلما أعطيت للمدعي لكي يطرحوا أسئلة أو يبدوا ملاحظاتهم .

(ب) لم يقع أى اخلال بالنظام أثناء الجلسات . بيد أن بعض الشهود لم يقدروا على اخفاء تأثرهم وهم يذكرون تقتيل أقربائهم . وانهمرت دموعهم ودموع بعض الحاضرين في قاعة الجلسة . وقد كان هناك فترات مؤثرة بصورة خاصة .

(ج) كان الدفاع آخر من تناول الكلمة ، على الرغم من أن المحامي المدعي بالحق المدني ، الاستاذ محمد حكمت تركماني ، عضو هيئة المحامين بدمشق (سوريا) لم يتمكن من الترافع الا عند اقتراب نهاية الاجراءات ، اذ لم يتمكن من اعداد مرافعته في الوقت اللازم لأن أقرباء الضحايا المسلمين من قومية شام وكلوه في وقت متأخر .

Digitized by UN Library Geneva

(د) ركز المدعي العام والمدعي بالحق المدني مرافعتيهما على المسؤولية الجنائية الشخصية للمتهمين بول بوت وييننغ ساري ، وفي الوقت نفسه على المسؤولية السياسية والأخلاقية التي تتحملها السلطات الصينية في الابادة الجماعية .

وعلى عكس ذلك فان الدفاع ، مع إقراره بجرم المتهمين ، تذرع لفائدتهما بما للايديولوجية الماوية والسلطات الصينية من تأثير مشؤوم عليهما ، محاولا بذلك تخفيف مسؤوليتهما بصورة غير مباشرة .

٣ - ان الحكم بالاعدام الذي أصدر غيابيا ضد بول بوت وييننغ ساري في جلسة علنية يوم ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٩ والذي روعيت فيه الاجراءات الشكلية المقررة في المرسوم بقانون المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، مبرر الى حد بعيد .

ويمكن تفسير هذا التبرير القوي ، بالعدد المدهش للأدلة التي اثبتت صحة التهم الموجهة ضد المتهمين ، وبجدية هذه الأدلة .

وأقر الحكم من جهة أخرى وأبرز مسؤولية السلطات الصينية عن طريق التحريض وتوفير الامكانيات في ارتكاب بول بوت وييننغ ساري جريمة الابادة الجماعية .

جيم - فحص الأدلة :

١ - قدم الادعاء ، بخصوص كل اتهام أدلة مختلفة وعديدة وجدية وخطيرة ومتطابقة .

وتتمثل بعض هذه الأدلة في شهادات لأشخاص نجوا من الموت وكانوا قد شهدوا أو تحملوا تصرفات اجرامية ، وفي وثائق صادرة عن نظام بول بوت - ييننغ ساري ، ومحاضر اثبات ، ووثائق مصورة أو أشرطة سينمائية ، وتقرير تحقيق ، الخ ...

٢ - وبخصوص بعض أوجه الاتهام ، كطرد السكان من المدن والقرى ، وتحطيم الهياكل الاقتصادية والثقافية ، فان زيارة العاصمة بنوم بن ومدينة سيام رياب مليئة بالعبر ، اذ أن هاتين المدينتين لا تزالان شبه خاليتين بعد مرور ما يزيد عن ٨ أشهر على سقوط نظام بول بوت - ييننغ ساري . ولا يوجد بهما سوى سكان قليلين هم أساسا من النساء والأطفال . ويمكن مشاهدة مبان تم تدميرها مثل مبنى البنك المركزي لكمبوتشيا ، لا لسبب سوى انها ترمز الى رأس المال . وقد دمرت مئات من المنازل حول سيام رياب لمنع السكان من الاقامة فيها ، بتعلة أن ذلك قد يحولهم الى بورجوازيين .

٣ - ولا جدال في أن الاتهام الأكثر خطورة هو ذلك المتصل بوجود خطة للابادة الجماعية وبأعمال التقتيل المرتكبة ضد السكان .

(أ) تقيم الدليل على وجود هذه الخطة الوثائق الرسمية التي أصدر بها بول بوت وييننغ ساري تعليمات وأوامر الى السلطات المحلية التابعة لنظامها بقصد "القضاء على الأس

Digitized by UN Library Geneva

الاجتماعيـة للعدو " . ويندرج اجلاء السكان من المراكـز الحضرية في اطار هذه الخطة وقد تسبب في موت عدد كبير جدا من سكان المدن نتيجة للانهاك أو الجوع . وكان الأمر كذلك بالنسبة لتقسيم السكان الى ثلاث فئات :

- الفئة الأولى وهي "السكان القدامى" الذين كانوا يعيشون في المناطق التي كانـت تحت سلطتهما قبل التحرير ؛
- الفئة الثانية ، أو "السكان الجدد" الذين كانوا يعيشون في المناطق التابعـة لادارة لون نول ؛
- الفئة الثالثة ، وهي المتكونة من المدنيين والعسكريـين الذين كانوا يتعاملون مع تلك الادارة .

(ب) قدم الادعاء الدليل على وجود ابادة جماعية للسكان بالوسائل الوحشية ، وذلـك ليس فقط بالاستماع الى شهود عيان ، بل وكذلك بطرق اثبات اخرى ؛

- اعترافات أقرها خلال الجلسة ثلاثة خميريون حمر ممن سبق اعتقالهم ؛
- وجود أماكن تراكم الجثث : تسنّى للمراقبين الأجانب مشاهدتها في الأشرطة السينمائية، وكذلك زيارة احدها ، الموجود في سيام رياب (ركام هائل من العظام ، وآبار تعـج بالهوام) ؛
- تقديم مستندات اثبات ؛
- وثائق مصورة وأشرطة سينمائية ؛
- مقالات صحفية نشرتها الصحافة الدولية وهي تؤكد أقوال الشهود وتقارير التحقيق التي وضعتها سلطات الجمهورية الشعبية لكمبوتشيا .

تقدر هذه السلطات عدد الضحايا بحوالي ثلاثة ملايين من الأشخاص . ومن الصعب التثبت من هذا الرقم بالتدقيق الا أنه يبدو صحيحا بوجه الاحتمال ، لأن جميع الأسر بصورة عامة فقدت أعضاء عديدين لها ، بحسب ما ذكره أشخاص جديرون بالثقة . ومن جهة أخرى ، فان الأرقام المتصلـة بعدد الذين نجوا من الموت ممن ينتمون الى بعض الفئات الاجتماعية أو الاثنية أو الدينية تؤكد أهمية الابادة الجماعية . وعلى سبيل المثال فقد قضي على ثلثي المسلمين من قومية شام الذين كان عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ ، ولم يبق من الفنانين الذين كانوا ٢ ٥٠٠ سوى ٢٥٠ فنانا .

ان الابادة الجماعية التي ارتكبها نظام بول بوت ـ ييننغ سارى حقيقة لا جدال فيها .

(ج) ثبوت نية الابادة الجماعية من التنفيذ المنتظم لخطة تقتيل مدبرة كان ضحاياهـا :

- أولا ـ الموظفون والعسكريون الذين تعاونوا مع نظام لون نول ، واسرهم ؛

../..

Digitized by UN Library Geneva

- ثانيا - المثقفون والأقليات الاثنية أو الدينية ؛

- ثالثا - المعارضون أو الأشخاص المتهمون بالمعارضة ، ومنهم أعضاء وكوادر الحزب الشيوعي الكمبوتشي وضباط الجيش والجنود .

وبفضل الاجلاء القسرى من المراكز الحضرية ، ونقل السكان الريفيين بانتظام ، وخلط السكان من مختلف الفئات في كوميونات شعبية تفرض عليهم فيها الأشغال الشاقة ، وتحطيم الهياكل الاجتماعية والعائلية ، واقامة نظام وشاية وافساد للمراهقين بهدف تحويلهم الى قتلة ، أنشأ نظام بول بوت - ييننغ سارى نظاما كاملا يسهل تنفيذ الابادة الجماعية لفئات السكان التي كان يدبر لابادتها .

وكانت "انغكار" ، أو المنظمة هي الاداة الرئيسية لتنفيذ الابادة الجماعية ، وكانت لها سلطات مفرطة اذ كان من المفروض انها توفر جميع احتياجات السكان بعد الغاء العملة والأسواق بما في ذلك الاتحادات العائلية . وقد كانت بحسب جميع الشهادات بمثابة "شرطة نازية ممتازة" .

دال - الباعث على ارتكاب الابادة الجماعية

١ - لقد كان الباعث المتذرع به لتبرير الابادات الجماعية للسكان تبعا لنظريات بول بوت - ييننغ سارى ، هو تشييد مجتمع من الكوميونات قائم على مذهب المساواة "ليس فيه اغنياء ولا فقراء" ، وعلى العودة الى الأرض بغية تحقيق عظمة انغكوريه جديدة .

وقد كان تحقيق هذا المجتمع المثالي يتطلب زوال قرابة أربعة ملايين من الأشخاص الملوثين تلوثا مفرطا بالنظام الاقطاعي والرأسمالي والمتعودين على مقومات الرفاهية العصرية .

٢ - ومن جهة نظر أخرى ، كان المدعي بالحق المدني قد بين عناصرها الرئيسية ، فان البواعث الحقيقية على ارتكاب الابادة الجماعية تكمن في الواقع في ارادة القوة التي كانت تحرك بول بوت - ييننغ سارى وطمعهما في الاستيلاء على الحكم والاحتفاظ به تحت ستار ايديولوجي .

فعند عودتهما من باريس حيث كانا يدرسان حتى عام ١٩٦٠ فرض بول بوت وييننغ سارى سيطرتهما على جهاز الحزب الشيوعي الكمبوتشي من خلال القضاء على معظم الكوادر ، قدماء المحاربين من أجل الاستقلال ضد المستعمر الفرنسي .

وقد عرفا كيف يستغلا الأحداث التاريخية لكي يترأسا المقاومة في الداخل ضد الامبريالية الأمريكية وعميلها لون نول .

واذا كانا يعلمان انهما ليس لهما قاعدة شعبية ، فقد قاما بعد التحرير في عام ١٩٧٥ بارتكاب أعمال الابادة الجماعية للتخلص من كل الذين يمكن أن يعارضوا استيلاءهما على السلطة ، فجمعا السكان في كوميونات شعبية حيث فرضا عليهم نظام أشغال شاقة ورقابة صارمة وقضيا على المعارضين والمشتبه فيهم .

../..

Digitized by UN Library Geneva

وقد خلقا ، بتحطيم الهياكل الاقتصادية والثقافية والعائلية في البلاد ، الظروف المواتية لاجتذاب المراهقين وتلقينهم نظريتهما وتنظيمهم في نوع من " الحرس الأحمر " المماثل لذلك الذى أذاعت صيته الثورة الثقافية .

وهكذا ، فانهما أقاما سلطة مطلقة في كمبوتشيا .

النتيجة

ان ما لا جدال فيه هو أن بول بوت وييننغ ساري ارتكبا عملية ابادة حقيقية وتسببا في افلاس كمبوتشيا التي كانت قديما بلدا ثريا .

وفي منظر بنوم بن حيث جل المنازل خالية وحيث البقر يرعى في الحدائق العمومية ، عبرة في هذا الشأن .

لقد أصبحت كمبوتشيا المسماة " بلد الابتسامة " ، بلدا الآلام ، وهي قد تحملت وستتحمل مدة طويلة أخرى نتائج نظام الارهاب والمجاعة الذى عاشت فيه من نيسان/ابريل ١٩٧٥ الى كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ . ذلك هو رأى جميع المراقبين غير المتحيزين .

ان الصحافة الدولية قد سبق لها أن شجبت نظام بول بوت ـ ييننغ ساري حتى كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ . الا أن محاكمة بنوم بن سيكون لها فضل الكشف عن هول هذه الجرائم للرأى العام العالمي .

ولا يمكن التحدث بصورة مقبولة عن الشرعية بخصوص هذا النظام سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الاخلاقي .

Digitized by UN Library Geneva

جمهورية كمبوتشيا الشعبية

الاستقلال والسلم والسعادة

المحكمة الشعبية الثورية الملتئمة في بنوم بن للحكم في جريمة الابادة الجماعية التي ارتكبتها طغمة بول بوت - ييننغ ساري

آب/أغسطس ١٩٧٩

مرافعة

المدعي بالحق المدني ، قدمها السيد محمود حكمت تركماني

المحامي بمحكمة الاستئناف في دمشق (سوريا)

سيدي الرئيس ،

سيداتي سادتي أعضاء المحكمة الشعبية الثورية

اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن شكري لتفضلكم بالموافقة على منحي حق الترافع نيابة عن المدعي بالحق المدني أمام محكمتكم الموقرة ، على الرغم من اني محام أجنبي .

واحرى كذلك على الاعراب عن امتناني لزملائي الخميريين الذين منحوني هذه الفرصة لتقديم مساهمتي المتواضعة في هذه المحاكمة التاريخية ، دفاعا عن أرامل ويتامى الضحايا الذين لا يحصى عددهم لنظام بول بوت - ييننغ ساري الذي سيبقى في التاريخ كواحد من أعنف الأنظمة التي عرفتها البشرية .

لقد قدم السيد المدعي العام بصفته ممثل المجتمع وباسم الشعب والدولة الخميريين مرافعة شاملة ومقنعة . وتمكّن ببراعة ومقدرة وموضوعية من اقناعكم بمكّم بالادلة العديدة على جرم المتهمين الذين ليسوا ، مع الأسف ، موجودين في قفص الاتهام والعار ، لانهم فضّلوا الفرار والتمادي في سيرتهم الاجرامية .

سأتحدث اليكم بصفتي قانوني وبصفتي انسان لأن ما هو مهدد هنا ليس فقط المبادئ العالمية للقانون بل وكذلك الدعائم الأساسية للبشرية . لا يمكن لأي انسان أن يبقى غير مكترث للمعاناة التي عاشها الشعب الخميري خلال الأيام الرهيبة والليالي الدامية من نيسان/ابريل ١٩٧٥ الى كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

../..

Digitized by UN Library Geneva

ولا بد لأى كائن بشرى أن يتأثر عميق التأثر للابادة الجماعية المنتظمة لملايين الرجال والنساء من كل الأعمار والفئات ، وهي ابادة تعمّدها وارتكبها المتهمان بول بوت وييننغ ساري وطغمتهما ، ولموكب الآلام التي لا توصف التي نشأنت عنها وما ترتب وسيترتب عليها من نتائج رهيبة بالنسبة للشعب الخميرى الشهيد .

وسأكتفي من جهتي بأن أعرض عليكم ، باسم المدعي بالحق المدني ، بعض الملاحظات العامة المتصلة :

١ - بالمسؤولية الجنائية الشخصية للمتهمين بول بوت وييننغ ساري .

٢ - بالمسؤولية السياسية لبعض الدول في جريمة الابادة الجماعية التي ارتكبها المتهمان المذكوران آنفا .

أولا - المسؤولية الجنائية الشخصية للمتهمين بول بوت وييننغ ساري

انكم مطالبون على الصعيد القانوني بالبت في مسألتين رئيسيتين : مسألة صحة الادلة المقدمة من الاتهام ، ثم اذا ما حصل اقتناعكم ، مسألة التعريف القانوني للأفعال المنسوبة الى المتهمين .

وسيكون عليكم كذلك أن تتبينوا اذا ما كان هناك ظروف تخفيف لصالح المتهمين ، أو، بالعكس ظروف تشديد ناجمة خاصة عن سبق الاصرار واستخدام أساليب وحشية في ارتكاب الجريمة .

١ - ان الدليل على الأفعال المنسوبة الى المتهمين في قرار الاتهام مستمد من جميع وسائل الاثبات المقبولة عموما في المجال الجنائي في جميع البلدان . وقد كانت الشهادات العديدة المدلى بها خلال جلسات محكمتكم ، وهي شهادات متسمة بالصدق ، واحيانا مؤثرة ومثيرة للعواطف ، واضحة ، وقاطعة ، ومفصلة ، ومتطابقة .

ويمكن من جهة أخرى ان يؤيد هذه الشهادات جميع الكمبوتشيين الذين نجوا من الموت والذين قد تكلفونهم بالحضور ، سواء كانوا خميريين أو أعضاء أقلية قومية أو بوذيين أو مسلمين أو مسيحيين . يكفي فتح أبواب محكمتكم للحصول على آلاف الشهادات المؤيدة لتلك التي أدلي بها في الجلسة . وقد استمع كل مدعو أجنبي لنفس الروايات من الكمبوتشيين الذين اتيح له الاقتراب منهم .

ثم ان اعترافات العملاء المجرمين لطغمة بول بوت - ييننغ ساري ، وبالخصوص الوثائق الرسمية الصادرة عن المتهمين بول بوت وييننغ ساري تؤكد تأكيدا كافيا جدا الشهادات التي سجلتها رسميا محكمتكم والتي أدلى بها أشخاص من أوساط اجتماعية مختلفة .

وتؤكد هذه الشهادات ايضا الافلام المعروضة والمعاينات التي اجريت في الأماكن التي بها أكوام الجثث ، ومستندات الاثبات المقدمة ، والتحقيقات المتطابقة التي لم تجرها سلطات جمهورية

../..

Digitized by UN Library Geneva

كمبوتشيا الشعبية فقط ، بل وكذلك ممثلو الصحافة الدولية في مخيمات اللاجئين الخميريين في تايلند وفييت نام ، وأخيرا التصريحات التي أدلى بها حديثا رئيس الدولة الكمبودية السابق نورودوم سيهانوك وهو الذى كان الى وقت قريب ناطقا بلسان طغمة بول بوت - بينغ ساري .

وهكذا فان جميع الادلة قائمة على جرم المتهمين بول بوت وبينغ ساري . وهي عديدة ودامغة ولا جدال فيها .

٢ - ان التكييف القانوني للأفعال المنسوبة الى طغمة بول بوت - بينغ ساري هو أنها تشكل جريمة الابادة الجماعية وتشكل في الوقت نفسه جرائم مختلفة يعاقب عليها القانون العام :

يستمد تعريف الجريمة ضد البشرية المتمثلة في الابادة الجماعية من الاحكام التي أصدرتها محكمة نورمبرغ ومن القانون الدولي ولا سيما الاتفاقية الدولية لمنع جريمة ابادة الأجناس وقمعها المؤرخة في ٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٨ .

ويحتوى المرسوم المؤسس للمحكمة على العناصر المكونة لهذه الجريمة على النحو الذى أقرت به عالميا ولا سيما القضاء الجماعي على السكان .

وبما أن ادانة القانون الدولي لجريمة الابادة الجماعية سابقة للجرائم المنسوبة الى المتهمين ، فان هؤلاء لا يسعهم أن يحتجوا قانونا بعدم رجعية القوانين الجنائية . فا

وفيما يتعلق بالعقوبات التي يمكن تقريرها ، تضمن المرسوم بقانون رقم ١ للمجلس الشعبي ، المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ تطبيقا للمبدأ القائم في جميع التشريعات الجنائية ، والقائل بأن المحرض على الجريمة تفرض عليه نفس العقوبة المقررة للمنفذ وأحيانا ما هو أشد منها .

وقد اثبت التحقيق الأولى واجراءات المحاكمة اثباتا كافيا ان طغمة بول بوت - بينغ ساري ارتكبت حقا الأفعال المنسوبة اليها ، أى انها نظمت وأمرت بتنفيذ جريمة الابادة الجماعية .

لقد ابيدت ثلاثة ملايين من البشر ، أى ثلاثة اثمان سكان كمبوتشيا ، في ظروف بالغة القسوة والوحشية . ولو ارتكبت في فرنسا جريمة على هذا النطاق ضد ٥٠ مليونا من السكان لزاد عدد الضحايا على ١٨ مليونا . ولو ارتكبت في الولايات المتحدة الأمريكية لكان هناك ٧٥ مليون ضحية .

ان بول بوت وبينغ ساري يجب ان يحشرا ضمن أكبر مجرمي التاريخ . انهما يشبهان هتلر وطغمته ، سواء بسبب عدد الضحايا أو لوحشية الطرق المستخدمة .

ان جميع المبادئ القانونية المستمدة من محاكمة نورمبرغ تنطبق عليهما .

الا أن اصالتهما المشؤومة تتمثل في كونهما ارتكبا جرائمهما في وقت سلم ولا يمكنهما أن يتذرعا بضرورات الحرب .

../..

Digitized by UN Library Geneva

وزيادة على ذلك ، فقد اعتديا ، ليس فقط على ضحايا أجنبية كالاقليات الاثنية والدينية ، بل وكذلك على مواطنيهما الذين كانوا الهدف الرئيسي لعملياتهما الاجرامية ، وعلى وطنهما من خلال تحطيم الهياكل في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية .

ان جرائم بول بوت وبينغ ساري تشتمل على عنصر يمكن تشبيهه بما يسمى في القانون الجنائي العادي بالظرف المشدد بالنسبة الى مرتكبي جرائم قتل الأب أو الأم أو الابن أو الابنة.

ان سياستهما بأكملها تقوم على انتهاك جميع الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، بما في ذلك حق كل كائن حي في الحياة .

ومن بين الجرائم البغيضة التي ارتكبها المتهمان ضد الحريات الأساسية يتعين التشديد على ما قاما به من قضاء على الديانات بصورة عامة وتصفية نهائية للدين الاسلامي في كمبوتشيا ، من خلال ابادة المسلمين رجالا ونساء وأطفالا بصورة منتظمة . ولم ينج من الموت الا الذين تمكنوا من اخفاء انتمائهم الى الاسلام .

لقد عزلت طغمة بول بوت ـ بينغ ساري نفسها عن البشرية .

وانه لمن حق محكمتكم ومن واجبها ان تعاقبها على جريمة الابادة الجماعية التي ارتكبتها وان تنصف ضحاياها وشعب كمبوتشيا .

غير أن هذه القضية لها جانب آخر يتعين على المدعي بالحق المدني أن يذكره ، الا وهو المسؤولية السياسية التي تتحملها أطراف أخرى في الابادة الجماعية .

ثانيا ـ المسؤولية السياسية

ان المسؤولية السياسية لحكام بكين في جرائم طغمة بول بوت ـ بينغ ساري رهيبة وجلية .

فبول بوت وبينغ ساري يعلنان انتماءهما الى ايديولوجية بكين التي كانا يتبعان مواقفها السياسية على الصعيد الدولي ويقلدانها على الصعيد الداخلي بانشاء بعض المؤسسات التي من بينها " الكوميونات الشعبية " الشهيرة .

وقد لعبت هذه " الكوميونات الشعبية " وهي معسكرات اعتقال حقيقية للاشغال الشاقة والابادة ، دورا أساسيا في تنفيذ جريمة الابادة الجماعية .

كان لابدّ للسلطات الصينية ان تعلم بوقوع جريمة الابادة الجماعية التي كان ضحيتها ملايين من الكمبوتشيين ، اذ كان لها في بنوم بن سفارة تتكون من عدة مئات من الأعضاء الذين كانوا الأجانب الوحيدين القادرين على التنقل في كامل اقليم كمبوتشيا .

وعلى الرغم من انها كانت على علم بالجرائم المرتكبة ، كما يثبت ذلك محضر المقابلة بين دانغ سياو بينغ واينغ ساري (الوثيقة ٢/٥/١٨) فهي قد استمرت في مد طغمة بول بوت ـ بينغ ساري بمعونة اقتصادية وعسكرية سمحت لها بمواصلة جريمة الابادة الجماعية التي ارتكبتها ، واعتداءاتها ضد البلدان المجاورة ولا سيما فييت نام .

Digitized by UN Library Geneva

ويحق للمدعي بالحق المدني اعتبار أن موقف السلطات الصينية كان تشجيعا للمجرمين بول بوت وييـنـغ ساري ، وأنه لعب دورا يحمل هذه السلطات مسؤولية أخلاقية وسياسية في جريمة الابادة الجماعية التي ارتكبها هذان المجرمان .

وتتحمل البلدان الغربية مسؤولية أخلاقية وسياسية من صنف آخر .

فقد شجبت هذه البلدان جرائم طغمة بول بوت ـ ييـنـغ ساري الى تاريخ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، وهو تاريخ تحرير كمبوتشيا على يدى جبهة الاتحاد الوطني لانقاذ كمبوتشيا ، بمعونة الجيش الفييتنامي .

ومنذ ذلك الحين ، تقوم هذه البلدان في الواقع ، وبصورة متناقضة ، بالدفاع عن طغمة بول بوت ـ ييـنـغ ساري ، متعللة في ذلك بوجود مشكلة تتعلق بالشرعية .

لقد أقامت طغمة بول بوت شرعيتها على الابادة الجماعية المنتظمة . وقد قامت في سبيل الاستيلاء على السلطة ، ليس فقط بابادة العسكريين والموظفين الذين عملوا تحت نظام لون نول ، بل وكذلك بتنظيم الهجرة من المدن والقرى ، ثم القضاء على ما كانت تسميه "القواعد الاجتماعية" للعدو ، أى المثقفين وسكان المدن والمناضلين الثوريين القدامى ، وفي النهاية أغلبية السكان ، لانها كانت تعلم انها ليس لها أية قاعدة شعبية .

وللاحتفاظ بالسلطة قضت هذه الطغمة على جميع مناضلي الحزب الشيوعي الكمبوتشي وكوادره المعارضين لسياستها أو المتهمين بمعارضتها .

ان الصحافة الغربية تبقي طي الكتمان جرائم بول بوت وييـنـغ ساري ، وتقوم بالدعاية أمام الجهات الدولية لما يقومان به من دسائس .

وأولئك الذين رحبوا بدخول القوات التنزانية في اقليم أوغندا وبسقوط عيدى أمين دادا هم الذين يبدون اعتراضات على تحرير الشعب الكمبوتشي من ارهاب القهر ومن المجاعة والابادة بفضل مساعدة القوات الفييتنامية .

ان أهالي ضحايا الابادة الجماعية الذين بقوا على قيد الحياة بعد زوال نظام سفك الدماء والاستبداد الوحشي لطغمة بول بوت ـ ييـنـغ ساري ، قد رحبوا بشعور عظيم بالانفراج باعلان جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وبعثوا الى الحياة .

وباسمهم ، يطلب منكم المدعي بالحق المدني ، لا قصاصا بل انصافا للثلاثة ملايين من الضحايا ، فرض عقاب على جلاديهم من طغمة بول بوت ـ ييـنـغ ساري يكون عبرة لغيرهم .

وهو يود ، باسمهم ، ألا يجد هذان الوحشان اللذان لهما هيئة البشر ، واللذان ارتكبا عملا من أعمال الابادة لم يسبق له مثيل خارج أوروبا ، مكانا في العالم يلجأن اليه .

ان عليهما أن يتحملا مسؤولية جريمتهما .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva